وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 "قالمة"

الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني حول:

المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات

يومي: 26/25 أفريل 2017 بجامعة قالمة.

بحث بعنوان:

الشراكة الصناعية الأجنبية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي حالة الشراكة الأوروجزائرية

من إعداد:

د/ صاولي مراد* 0657290379

أ/ ملال شرف الدين† 0662720303

د/ شربي محمد الأمين‡0660414545

المحور الخامس: التدابير والإجراءات الواجب على السلطات الحكومية اتخاذها، وعرض نماذج التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع

---

* د/ صاولي مراد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر mouradsaouli5@gmail.com

†أ/ ملال شرف الدين، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خنشلة، الجزائر charefeddinemellal@yahoo.fr

‡ د/ شربي محمد الأمين، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر cherbilamine@yahoo.fr

الشراكة الصناعية الأجنبية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي
حالة الشراكة الأوروجزائرية

الدكتور: صاولي مراد
أستاذ محاضر أ
جامعة 08 ماي قالمة
mouradsaouli5@gmail.com

الأستاذ: ملال شرف الدين
أستاذ مساعد أ
جامعة خنشلة
charefeddinemellal@yahoo.f

الدكتور: شربي محمد الأمين
أستاذ محاضر أ
جامعة ورقلة
cherbilamine@yahoo.fr

الملخص:

يعد قطاع الصناعة من أبرز القطاعات التي تشهد منافسة شديدة في ظل التحولات والتطورات المتسارعة الناتجة عن العولمة وسياسات الانفتاح الاقتصادي، إذ أصبح لزاما على المؤسسات الصناعية أن تساير هذه التحولات لتتمكن من مواجهة تحديات المنافسة الأجنبية، ترتب على هذه التحولات إبرام الجزائر اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف رفع تنافسية مؤسساتها الصناعية لتتأقلم مع قواعد التجارة الدولية والمنافسة الدولية، لذلك تهدف هذه الورقة إلى الوقوف على مدى مساهمة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في دعم القطاع الصناعي في الجزائر، ومدى فعالية استراتيجية الشراكة الأجنبية في التنويع الاقتصادي لدولة الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصناعية، الشراكة الأجنبية، الاتحاد الأوروبي، الجزائر.

Abstract :

The industrial sector of the leading sectors where there is intense competition in the light of changes and rapid developments resulting from globalization and the policies of economic openness, it has become imperative for the industrial enterprises to keep pace with these changes to be able to cope with foreign competition challenges, the consequences that these transformations conclude Algeria partnership with the EU agreement in order to raise competitive industrial institutions to adapt to international trade and competition rules, so this paper aims to identify the extent of the contribution of partnership with the European Union in supporting the industrial sector in Algeria, and the effectiveness of foreign Algerian state partnership strategy.

Key words: industrial enterprises, foreign partnership, the European Union, Algeria

المقدمة:

شهدت الجزائر بعد الاستقلال موجة من الإجراءات والسياسات كان من بينها على المستوى الاقتصادية، بحيث تم في اطارها إعطاء أولوية للصناعة الثقيلة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف كان من بينها تلبية الطلب الداخلي المتزايد على المنتجات الصناعية وكذا للحد من التبعية الاقتصادية للخارج، وقد تم العمل على تحقيق ذلك منذ بداية تنفيذ المخطط الأول في الجزائر 1967-1969 بإنشاء وحدات صناعية كبرى كان أهمها مصنع الحديد والصلب بعنابة ومركب الشاحنات بالجزائر العاصمة وكذا مركب الإلكترونيك بسيدي بلعباس وغيرها، وأن هذا الاتجاه الاستراتيجي للسياسة التنموية الصناعية للجزائر من أجل الخروج من التخلف الاقتصادي واللحاق بمسار الدول الصناعية.

وفي اطار الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، فقد تم التوجه إلى سياسة اقتصادية صناعية جديدة تمثلت في تبني استراتيجية التصنيع القائم على أساس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتزامنة مع بداية التحرير الجزئي للاقتصاد الوطني والتخلي عن التخطيط المركزي والأخذ بآلية السوق، والتي كان بدايتها تنفيذ المخطط الخماسي الأول 1980-1984 لإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية، وقد شملت هذه الهيكلة الجديدة حوالي 70 مؤسسة وطنية، غير أن الواقع الاقتصادي الفعلي لهذه المؤسسات ترتب عنه نتائج سلبية تحملت خزينة الدولة اعباءها للإبقاء على تلك المؤسسات قائمة مما زاد من العجز الصناعي في الجزائر وتدهور للطاقة الإنتاجية فأدى ذلك إلى غلبة الاقتصاد الريعي على الاقتصاد المنتج.

كما أن التطورات الاقتصادية التي شهدتها العديد من الدول، والتي من مظاهرها اشتداد مستوى المنافسة الدولية الآتية بالدرجة الأولى من التكتلات الاقتصادية التي طبعت العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية، مما أدى إلى خلق أنماط وصيغ جديدة للتقارب والتعاون بين الدول كان أبرزها متمثلا في الشراكة، ولعل من أبرز هذا التقارب هو الشراكة الأورومتوسطية، والتي تعتبر الجزائر أحد أطرافها بعد تجسيدها لهذا الاتفاق بتاريخ 22-04-2002 مع الاتحاد الأوروبي من أجل مسايرة التطورات العالمية ومواجهة المنافسة الدولية، فقد وضعت قاعدة أساسية يتحدد فيها أسلوب التعاون والعمل المشترك، لذلك ارتأينا إلى طرح الإشكالية التالية: **"ما مدى مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في دعم تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر؟"**.

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ماهي درجة تنافسية القطاع الصناعي الجزائري؟
- ماهي معالم الشراكة الأورومتوسطية في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

الوقوف على مدى مساهمة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في تحسين تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تبيان أهمية تبني استراتيجية الشراكة الأجنبية في تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات الوطنية.

دوافع الموضوع:

نظرا لحداثة الموضوع الذي يواكب التطورات الاقتصادية الحالية في ظل التحرير الاقتصادي، أثارت للباحث الرغبة في الاطلاع فيه، ومحاولة المساهمة ولو بالأفكار في موضوع الشراكة.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والفرعية سنعالج الموضوع من المحاور التالية:

I. خصائص القطاع الصناعي في الجزائر.
II. معالم الشراكة الأورومتوسطية في الجزائر.
III. نتائج الشراكة الأوروبية/ الجزائرية على الصناعة.

I. خصائص القطاع الصناعي في الجزائر:

1. استراتيجيات الصناعة في الجزائر:

1.1 استراتيجية الصناعات الثقيلة:

تبنت الجزائر الصناعة الثقيلة بعد الاستقلال، وذلك لما لها من دور رئيسي في التنمية الاقتصادية وارتباطها الوثيق بالعديد من الصناعات الأخرى، أي أنها تساهم بنسبة كبيرة في نمو الصناعات الأخرى، وبالتالي تمتد إلى إيجاد فرص عمل في الصناعات المغذية لها والمستهلكة لمنتجاتها، ومن بين هذه الصناعات الثقيلة التي اعتمدها الجزائر هي: مركب الحديد والصلب بعنابة الذي أعلن عن بدايته في أكتوبر من سنة 1958 وكان يهدف إلى تحسين ورفع المستوى المعيشي للجزائر بنسبة 20%[1]، مركب الشاحنات ومركب الإلكترونيك وغيرها من الصناعات.

2.1. استراتيجية التصنيع القائم على أساس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم اعتماد هذه الاستراتيجية مع بداية التحرير التدريجي للاقتصاد الوطني والمتزامن مع الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات وبداية التسعينات، فقد تم من خلالها إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية بهدف تحسين أداءها الاقتصادي، وقد مست هذه الهيكلة حوالي 70 مؤسسة وطنية[2].

كما أن تبني هذه الاستراتيجية ساهم في بروز القطاع الخاص ضمن الجهاز الإنتاجي كأحد الوسائل الهامة لتفعيل آلية السوق، بعدما كان القطاع العام يمتلك حوالي 80% من المؤسسات الاقتصادية[3]، فقد

تغير هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العام، وظهور القطاع الخاص في كل فروع النشاط الاقتصادي في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

3.1. استراتيجية إنعاش الصناعة:

لقد تم التحضير لهذه الاستراتيجية بداية من فيفري 2007 وذلك بمشاركة عدة أطراف، تم من خلالها اعتماد إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية في الجزائر، تتمثل في سياسة ترقية الاستثمار الخاص والاستثمارات الأجنبية[4]، التي تعتبر أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي والتنمية الصناعية، بحيث سعت الجزائر إلى وضع سياسة تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال رفع القيود التي تعيق المستثمرين الأجانب وسعت إلى تحسين مناخ الأعمال داخليا، وكمؤشر على ذلك التسهيلات التي وضعتها الجزائر لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي المدرجة في الأمر المعدل 08/06 والمتعلق بتقليص مدة معالجة ملفات الاستثمار وحماية حقوق المستثمرين وكذا إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وغيرها من الامتيازات المحفزة.

2. واقع القطاع الصناعي في الجزائر:

بعد الزخم المعتبر لاستراتيجيات التصنيع التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال للنهوض بالقطاع الصناعي، إلا أنه عرف ركودا كبيرا تجلى في بقاء الاقتصاد الجزائري في دائرة التبعية لريع النفط، ومن أبرز مؤشرات الركود الصناعي هو انخفاض مساهمة الصناعة في تكوين الناتج الوطني الخام من 15% خلال الثمانينات إلى 5% في حدود السنوات 2000-2012، ومن أجل الالمام بالوضعية الصناعية في الجزائر وجب علينا تحديد معالم الصناعة داخل الجزائر، والتي تتمثل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.1 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تعددت تعاريف وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن الجزائر تأخذ بتصنيف الاتحاد الأوروبي بحكم التقارب الاقتصادي بينه وبين الجزائر، والتي أدرجته في القانون رقم[5] 18/01 في ديسمبر 2001 الذي يحدد حجم المؤسسة في الجزائر، وعليه فإنه الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (I-1): تصنيف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التصنيف	عدد العمال	رقم الأعمال
المؤسسات الصغيرة جدا	أقل من 10	أقل من 20 مليون دينار
المؤسسات الصغيرة	10 إلى 49	أقل من 200 مليون دينار
المؤسسات المتوسطة	50 إلى 249	200 مليون-2 مليار دينار

Source: Youcefi Rachide, **L'évaluation de la Mise à Niveau Des PME en Algérie,** Correspondants au 11-12 mars 2013, Ecole doctorale, Sétif1, p :4.

وأن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تنقسم إلى مؤسسات خاصة ومؤسسات عامة والصناعات التقليدية، وهي كالتالي:

المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المؤسسات العمومية: وهي المؤسسات التي تعود ملكيها الكاملة للدولة أو جزء كبير منها للدولة، وهي تمثل نسبة قليلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

الصناعات التقليدية: وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي، وقد حدث تعديل وزاري فانتقلت هذه الصناعات إلى قطاع السياحة[6]، وذلك ابتداء من سنة 2010.

يتضح لنا مما سبق بأن السلطات الجزائرية أعطت اهتماما كبيرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل خلق مناخ استثماري يتماشى مع التطورات الاقتصادية، فقد أنشأت سنة 1991 وزارة مستقلة هي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165/05، تهتم فقط بهذه المؤسسات وتعمل على تكثيفها وتطويرها[7]، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (I-2): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2003-2012.

طبيعة المؤسسات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
م. الخاصة	207 949	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	455398	618515	511856	532702
م. العمومية	788	778	874	739	666	626	591	557	572	561
نشاط ص تقليدية	79 850	86 732	96 072	106 222	116 347	126 887	169080	135623	146881	154123
المجموع	288 587	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	625069	754695	659309	687386

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية لسنوات 2003-2012.

عند قراءتنا للجدول أعلاه نجد بأن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستحوذ عليها القطاع الخاص، نظرا لما حظي به من امتيازات وتحفيزات تمكنه من ولوج ميدان الشغل والاستثمارات عن طريق انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد تعدى اهتمام السلطات الجزائرية ذلك بإنشاء هياكل إدارية ومالية تعمل على تدعيمها وترقية المحيط الذي تعمل فيه ومن هذه المنشآت: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ترقية التنافسية الصناعية، صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لذلك نلاحظ بأن عدد هذه المؤسسات في تزايد مستمر ابتداء من الفترة 2000 إلى غاية وقتنا الحالي أي سنة 2016، فقد بلغ عددها سنة 2003 حوالي 207949 مؤسسة، ليرتفع إلى 269806 مؤسسة في سنة 2006، أي بزيادة قدرها 29,74 % خلال هذه الفترة، أما في الفترة الثانية التي تبدأ من سنة 2007 فقدرت بحوالي 293946 مؤسسة، لترتفع إلى 532702 مؤسسة في سنة 2012، أي بزيادة قدرها 81,22% أي تقريبا الضعف.

أما بالنسبة للمؤسسات العمومية، فقد عرفت تراجعا في زيادتها، حيث يظهر الجدول أرقاما قليلة مقارنة بمؤسسات القطاع الخاص فقد قدرت سنة 2003 بحوالي 788 مؤسسة عمومية، لتصبح في سنة 2012 حوالي 561 مؤسسة أي بانخفاض قدره 28,80 % وهذا راجع لتطبيق الجزائر سياسات لانتقال لآلية السوق (الاقتصاد الحر) التي من بين إجراءاتها خصخصة المؤسسات.

كما سجل قطاع النشاطات الصناعية الحرفية تزايد مستمرا، فقد سجل سنة 2003 حوالي 79850 نشاط حرفي، لينتقل بعدها إلى 154123 نشاط حرفي في سنة 2012، أي بزيادة قدرها 93,01% في ظرف 10 سنوات.

غير أن مستوى الإنتاج الوطني (النسيج الصناعي) يبقى بعيدا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي الصناعي للجزائر، والذي يتم ضمانه بنسبة 80% من السلع والبضائع المستوردة مما جعل فاتورة الاستيراد ترتفع إلى مستويات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، وأن نسبة تبعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخارج تتراوح بين 60% و70% جراء استيراد المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في الإنتاج، وأن هذا العامل يؤثر سلبا في مساهمة الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام، بالرغم من أن الوزارة الوصية سطرت برنامجا للنهوض بالصناعة "الإقلاع الصناعي" يسمح من رفع معدل مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام إلى نسبة تتراوح بين 8 إلى 10% في آفاق 2020، من خلال المبلغ المخصص لذلك والمقدر بـ 380 مليار دينار لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار المخطط الخماسي 2010-2014، إلا أنه تبقى نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الخام متدنية جدا، وهذا ما تكشفه أرقام الجدول التالي:

جدول رقم (I-3): نسبة مساهمة الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2011.

سنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
صناعة	%7.5	%8	%8.1	%7.3	%6.8	%5.9	%5.6	%5.4	%5	%6.2	%5.5	%4.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2011، ص: 23.

استنادا إلى أرقام الجدول أعلاه، وعلى امتداد 2000-2011 تبقى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام متدنية جدا، إذ تقدر في المتوسط بـ 5% وهذا راجع إلى عدة أسباب منها:

- ✓ تقلص عدد المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة إلى 650 ألف مؤسسة بما فيها الصناعية الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[8]؛
- ✓ وجود عراقيل عديدة تحول دون النهوض بالقطاع الصناعي أهمها مشكل وفرة العقار الصناعي[9]؛
- ✓ أن 73% من المؤسسات الصغيرة عبارة عن مؤسسات عائلية، ومؤسسات في قطاعات الصحة، العدل، المستثمرين الزراعيين والمؤسسات الحرفية التي أدخلت في تصنيف المؤسسات الصغيرة انطلاقا من سنة 2008.

II. معالم الشراكة الأورومتوسطية في الجزائر:

1. عموميات على الشراكة الأورومتوسطية:

لقد حققت أوروبا في مسيرتها الاقتصادية وحدة اقتصادية متكاملة وسوق أوروبية موحدة، لتتعدى ذلك إلى إقامة شراكة مع مناطق مختلفة بما فيها دول حوض المتوسط، وهذا نظرا للروابط المتعددة بينهما والمتمثلة في التقارب الجغرافي، التاريخي، الاقتصادي والسياسي، مما أدى إلى اعتبار منطقة المتوسط ذات أولوية وأهمية، بحيث تم البحث في هذا الأمر عبر عدة اجتماعات واتفاقيات انبثق عنها ما يعرف بالشراكة الأورومتوسطية، حظيت فيها كل دولة من دول الحوض المتوسط بمزايا تفضيلية مختلفة عن الدول الأخرى، بما فيها الجزائر التي وقعت على الاتفاقية في تاريخ 2002/04/22[10]، ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2005، أما الدول الأخرى المشاركة في الاتفاق فكانت تواريخ امضاؤها على الاتفاق كالتالي:

جدول رقم (II-1): الدول المتوسطية الموقعة على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

الدولة	توقيع الاتفاقية	البدء بالتنفيذ
تونس	1995/07	1998/03
المغرب	1996/02	2000/03
فلسطين	1997/02	1997/07
الأردن	1997/11	2001/05
مصر	2001/06	2004/06
لبنان	2002/06	2006/04
الجزائر	2002/04	2005/12

المصدر: هويدي عبد الجليل، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر،2013، ص: 53.

وما يلاحظ على هذه الاتفاقية أنها كانت تحمل في طياتها دوافع محفزة لإقامة شراكة أورومتوسطية، والتي من بينها:

- ✓ الأهمية الاستراتيجية لدول حوض المتوسط؛
- ✓ البحث عن دور إقليمي أكبر (اقتصادي، أمني) للاتحاد الأوربي.

أما بالنسبة لدوافع دول حوض المتوسط فتكمن في:

- ✓ حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي، لأن الاتحاد الأوروبي يعد نقطة عبور لذلك؛
- ✓ الإصلاحات الاقتصادية لدول حوض المتوسط الرامية لتحرير اقتصادها؛
- ✓ الحصول على مساعدات وقروض لتمويل المشاريع.

أما عن الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فتتمثل في[11]:

- ✓ ضرورة تأهيل مختلف أجهزتها التنظيمية والاقتصادية لتتكيف مع التطورات التي يشهدها العالم؛
- ✓ يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر؛
- ✓ تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بالاستفادة من المزايا التي تتمتع بها دول الاتحاد الأوروبي.

كما يؤكد بيان اتفاق الشراكة الأورومتوسطية على أنه يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

الأهداف الاقتصادية: يؤكد اتفاق الشراكة على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم من خلال[12]:

- تسريع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي؛
- تحسين ظروف حياة السكان ورفع مستوى التشغيل؛
- تقليل الفوارق التنموية عن طريق تشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي.

الأهداف الأمنية والسياسية: يهدف هذا المحور إلى جعل منطقة حوض المتوسط مستقرة على الصعيد الإقليمي من أجل خلق بيئة مواتية لازدهار النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال[13]:

- احترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية؛
- مكافحة الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة الحدود.

الأهداف الاجتماعية والثقافية: يسعى هذا الاتفاق إلى تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم والتبادل الثقافي من خلال بعث المبادرات الديمقراطية والتعليمية التي تحد من مظاهر الفساد والعنصرية.

2. مضمون اتفاق الشراكة الأوروجزائرية:

لقد تضمنت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ديباجة 110 مادة، مقسمة على تسعة أبواب (09)، يمكن حصرها في الشراكة السياسية والأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، الشراكة في المجال الاجتماعي والثقافي والإنساني[14]، وهي كالآتي[15]:

الباب الأول: الحوار السياسي، المواد 3-5 من الاتفاقية، مضمون هذا المحور هو دعم الأمن والاستقرار للطرفين في المنطقة؛

الباب الثاني: حرية انتقال السلع، المواد 6-29 من الاتفاقية، تمحور حول إقامة منطقة التبادل الحر في مدة قدرها 12 سنة، استجابة لمتطلبات النظام التجاري الدولي؛

الباب الثالث: تجارة الخدمات، المواد 30-37 من الاتفاقية، تحرير الخدمات مع منح معاملة تفضيلية للجزائر؛

الباب الرابع: المدفوعات وحركة رؤوس الأموال والمنافسة، المواد 38-47 من الاتفاقية، يتعلق هذا البند بكافة المدفوعات الجارية والمتداولة لرؤوس الأموال، أما على المنافسة فقد تعلق الأمر بمنع الاحتكار بالنسبة للمؤسسات وحماية حقوق الملكية الفكرية؛

الباب الخامس: التعاون الاقتصادي، المواد 48-66 من الاتفاقية، يهدف هذا الاتفاق إلى إعطاء الأولوية للقطاعات التي تساهم في التنمية الاقتصادية للطرفين في المدى الطويل، ومن أهم هذه القطاعات: البحث العلمي والتكنولوجي، الصناعة، الاستثمار، الفلاحة، الصيد البحري، الطاقة، السياحة والصناعة التقليدية...؛

الباب السادس: التعاون الاجتماعي والثقافي، المواد 67-78 من الاتفاقية، وأهم القضايا التي تناولها هذا الاتفاق هي: التمييز العنصري، حرية انتقال العمال، الهجرة غير الشرعية، الصحافة والاعلام؛

الباب السابع: التعاون المالي، المواد 79-81 من الاتفاقية، يهدف هذا التعاون إلى اصلاح الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمة الاتحاد الأوروبي في تأهيل الهياكل الاقتصادية وتطوير مناخ الاستثمار في الجزائر؛

الباب الثامن: التعاون في مجال القضاء والشؤون الداخلية، المواد 82-91 من الاتفاقية، يهدف هذا الباب إلى دعم المؤسسات الدستورية من أجل تفعيل وتطبيق القانون بشفافية في قضايا الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، العنصرية، تبييض الأموال، المخدرات...؛

الباب التاسع: الإجراءات المؤسساتية، من أجل تفعيل هذه الاتفاقية تم من خلال هذا الباب إنشاء مؤسستان تسهران على تطبيق بنود الاتفاقية هما: مجلس الشراكة ولجنة الشراكة.

تسعى الجزائر من خلال هذه الاتفاقية إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني والتقليل من حدة المنافسة التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية الوطنية خاصة في ظل التطورات الاقتصادية الحالية المتعلقة بالنظام التجاري الدولي الذي يعتمد على التحرير التجاري الدولي من خلال اشراك كافة الدول فيه.

3. برامج التمويل الأوروبية في إطار الشراكة الأورومتوسطية للجزائر:

يقتضي اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط بتقديم مساعدات مالية نظير التنازلات التجارية بين الطرفين، باعتبار أن إقامة منطقة للتبادل الحر يستدعي إزالة الحواجز الجمركية على السلع والخدمات، ومن أجل دعم قدرات المؤسسات الاقتصادية لدول حوض المتوسط لمواجهة تحديات المنافسة، تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم اعانات مالية لهذه الدول تمثلت في برامج التمويل MEDA1 و MEDA2 (le principal instrument financier du Partenariat Euro-Méditerranéen).

ولقد تم توزيع مساعدات ميدا خلال فترتين متتاليتين تمثلت الأولى في برنامج ميدا1 خلال الفترة 1995-1999 بغلاف مالي قدره 3,057 مليار أورو، مرفقة بمبلغ قدره 4,672 مليار أورو في شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، أما برنامج ميدا2 فكان خلال الفترة 2000-2006 بمبلغ قدره 5,35 مليار أورو بالإضافة إلى مبلغ قدره 6,425 مليار أورو كقروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار[16]، وأن هذه المبالغ خلال الفترتين موزعة على دول حوض المتوسط، كان نصيب الجزائر فيها كما يلي:

جدول رقم (II-2): تمويل برنامج ميدا 1 للجزائر للفترة 1995-1999 (الوحدة مليون أورو)

الدولة	الالتزام	المبلغ المدفوع	النسبة
الجزائر	164	30	%18,29

Source: Commission Européenne, **Le Processus de Barcelone: Cinq ans après 1995-2000** , Engagements et Paiements MEDA pour le période 1995-1999 , p: 25.

جدول رقم (II-3): تمويل برنامج ميدا 2 للجزائر للفترة 2000-2006 (الوحدة مليون أورو)

الدولة	الالتزام	المبلغ المدفوع	النسبة
الجزائر	150	48,4	%32,26

Source :Laura Baeza, Chef de la Délégation de l'union européenne, **Union Européenne-Algérie,30 ans de coopération 1979-2009**. p: 33.

وأن الهدف من هذا البرنامج هو إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني من خلال تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لكي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[17]، وفق محاور أشرفت عليها كل

من وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، ويمكن حصر هذه الأهداف في[18]:

- ✓ الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

III. نتائج الشراكة الأوروبية/ الجزائرية على الصناعة:

لقد تم القيام ببرنامج في إطار الشراكة ممول من طرف اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغلاف مالي قدره 62,9 مليون أورو، مخصص للمؤسسات التي تشغل أكثر من 20 عامل والتي تنشط في القطاع الصناعي[19]، ساهمت فيه المجموعة الأوروبية بمبلغ قدره 57 مليون أورو والحكومة الجزائرية بمبلغ قدره 3,4 مليون أورو، والباقي مساهمة المؤسسات المستفيدة من البرنامج، وتقع مسؤولية تطبيق هذا البرنامج على عاتق الوزارة واللجنة الأوروبية، إضافة إلى جمعيات رؤساء المؤسسات المعنية.

لقد تحقق من تطبيق البرنامج الأوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية سنة 2008 ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (III–1): عدد المؤسسات الصناعية المستفيدة من البرنامج الأوروبي في الجزائر.

	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة	المجموع
طلبات المؤسسات	240	194	434
المعالجة	240	187	427
المقبولة	159	151	310
المرفوضة	81	37	118

Source : Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements **« Mise a niveau des entreprises .: Etat des lieux et perspectives** » ; Aout 2008. P : 10

وأن هذه المؤسسات الصناعية تتوزع على الأنشطة التالية:

جدول رقم (III–2): فروع المؤسسات الصناعية المستفيدة من البرنامج الأوروبي في الجزائر

نوع النشاط	عدد المؤسسات	نوع النشاط	عدد المؤسسات
صناعة غذائية	91	بلاستيك	25
ميكانيك/معادن	56	نسيج/جلود	22
بناء/خشب/فلين	41	خدمات صناعية	22

كيمياء/صيدلة/ورق	32	كهرباء/الكترونيك	21

Source : Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements « **Mise a niveau des entreprises .: Etat des lieux et perspectives** »; Aout 2008. P : 11

ما يلاحظ في البرنامج الأوروبي ومن خلال الجدولين أعلاه، أنه تم دخول 434 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل، استفادت منها 310 مؤسسة مقسمة بين القطاع العام (159 مؤسسة) والقطاع الخاص (151 مؤسسة)، كان النصيب الأكبر فيها لفرع الصناعات الغذائية بـ 91 مؤسسة ليأتي بعدها فرع الميكانيك والمعادن بعدد قدره 56 مؤسسة، أما الاستفادة الضئيلة من البرنامج فكانت لفرع الكهرباء والالكترونيك بعدد قدره 21 مؤسسة.

وأن هذا العدد من المؤسسات في رأي الشخصي ساهم ولو نسبيا في دعم قطاع الصناعة في الجزائر، وكمؤشر على ذلك هو ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام للجزائر من 5 % سنة 2008 إلى 6,2% في سنة 2009، وهذا راجع إلى زيادة نمو الأنشطة المختلفة للصناعة وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (III–3): نمو فروع قطاعات الصناعة بالقيمة المضافة في سنة 2008.

فرع نشاط الصناعة	نسبة النمو
الطاقة	%7,9
المناجم والمقالع	%9,8
الصناعة الغذائية	%6,8
الكهرباء/ الميكانيك	%3,9
صناعة المعادن والحديد	3,9%
الكيمياء/المطاط/البلاستيك	%1,2
الخشب/الفلين/الورق	%0,3
النسيج/الجلود	-% 2,2
البناء والأشغال العمومية	%9,7
خدمات الصناعة	%0,4

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007 **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، ص: 25-42.
بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، ص:37-47
بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، ص: 28-39.

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول أعلاه، يعتبر فرع **المناجم والمقالع** الأعلى نموا من بين فروع الصناعة الأخرى، حيث حققت فيه مناجم الحديد نسبة نمو تقدر بـ 10,7% واستخراج الحجارة والرمل 15,4% الذي تم تحفيزه بواسطة الطلب القوي المتأتي من قطاع البناء والأشغال العمومية.

البناء والأشغال العمومية: نمو هذا القطاع راجع إلى ارتفاع الاستثمارات العمومية في هاته الفترة والمتمثلة الأشغال الكبرى للبنية التحتية (الطريق السريع، الميترو، السكنات).

الصناعة الغذائية: حقق فيها فرع انتاج البذور 45,5% وصناعة الحليب 9,5 %، صناعة مصبرات الفواكه والخضر 18,2%، أما فروع النشاطات الأخرى فهي إما أن تكون في حالة ركود أو نمو ضعيف جدا.

الكهرباء والميكانيك: حققت فيها صناعة سلع الكهرباء نمو قدره 15,0%.

الصناعات المعدنية والحديد: كانت فيها أكبر نسبة نمو للصناعة المعدنية والمقدرة بـ 33,4% وتمثل صناعة سلع الاستهلاك المعدنية 14,8%، أما فرع صناعة العربات الصناعية وصناعة سلع الاستهلاك الميكانيكية فقد سجلت تراجعا في النمو قدره 6%.

صناعة الكيمياء والمطاط، البلاستيك: نما هذا القطاع بفضل حيوية فرعين من بين فروعه، وهما صناعة الدهون 10,4%، الزجاج 11,5% وصناعة المنتجات الصيدلانية 9,6%، الأسمدة 1,2% أما صناعة المواد الصبغية الاصطناعية والمواد البلاستيكية فقد سجلت تراجعا.

صناعة الخشب وصناعة النسيج والجلود: لقد سجل هذين القطاعين حالة ركود متتالية، اختفت فيها عدد من مؤسساتهم نتيجة الإفلاس أو التصفية.

كما أنه وفي سنة 2008 أي عند انتهاء البرنامج المسطر من قبل وزارة الصناعة واللجنة الأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة، وبناء على المؤشرات الاقتصادية لبنك الجزائر[20] خلال السنوات 2007، 2008، 2010 فإن قطاع الصناعة سجل نموا في القيمة المضافة قدرت بـ 4,4 %، لكي تبلغ 483,0 مليار دينار، وهذا راجع إلى تأهيل وانشاء 273 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مقسمة بين القطاع العام والخاص في القطاع الصناعي، وهذا ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2008، وهي الفترة التي طبق فيها البرنامج.

إلا أنه وبالرغم من هذه النتيجة الإيجابية لبرنامج الشراكة الأوروبية مع الجزائر، تبقى الصناعة أضعف القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

الخاتمة:

من أجل الوقوف على مدى مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في تحسين أداء القطاع الصناعي الجزائري، تم تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برامج التمويل الأوروبية في إطار برنامج ميدا، يمكن القول بأنه يوجد أثر إيجابي للشراكة الأورومتوسطية على قطاع الصناعة في الجزائر، تمثلت في دعم وتحسين محيط القطاع الصناعي من خلال جملة الإجراءات التي طبقت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف

وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية واللجنة الأوروبية، وعليه فإننا توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات جراء هذه الدراسة وهي كآلاتي:

- ساهمت الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في زيادة نمو الصناعة في الجزائر بنسبة 1,2 % في سنة 2009؛
- تعد برامج التمويل الأوروبية والإجراءات التي قامت بها وزارة الصناعة، جد محفزة للمؤسسات الصناعية، وهذا يظهر من خلال زيادة نمو فروع الصناعة في الجزائر؛
- إن المتتبع لمسار الشراكة الأورومتوسطية في الجزائر، يجد بأنها ساهمت في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر؛
- الشراكة الأجنبية تمثل وسيلة لتحسين تنافسية المؤسسات الصناعية من خلال عملية تحويل التكنولوجيا لدولة مثل الجزائر خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي وما ينجم عليه من منافسة شديدة.

أما التوصيات فهي:

- على الجزائر أن تعيد النظر في الاستراتيجية الصناعية في مختلف الفروع، باعتماد دراسة المحيط الصناعي والتنافسي لكافة المؤسسات الصناعية، لأن حصيلة الشراكة الأجنبية تعتبر ضئيلة مقارنة بإمكانيات الجزائر، خاصة وأن نسبة مساهمة الصناعة في تكوين الناتج ضعيفة جدا؛
- على السلطات الجزائرية أن تحتضن وتراقب المؤسسات الصناعية المنشأة في إطار وكالات تشغيل الشباب؛
- على الجزائر أن تجعل من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خطوة في طريق رفع مستوى القطاع الصناعي؛
- على الجزائر إذا أرادت التنويع الفعلي لمواردها أن تعيد بعث النسيج الصناعي وتكثيفة، وإنعاش الإنتاج الفلاحي وتكثيفه، لأنهما عاملان ضروريان لضمان نمو مستديم وتلبية الحاجيات الأساسية لأفراد الشعب الجزائري.

قائمة المراجع والإحالات:

[1] - سمير بوختالة، محمد زرقون، **دور قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 2015/02، ص: 82.

[2] - مختار بن هنية، **استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية-حالة البلدان المغاربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص: 127.

[3] - عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، **أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الوطني: الاستراتيجية الجديدة في الجزائر، جامعة باتنة، الجزائر، 2007، ص: 05.

[4] - قريشي نصيرة، **أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد05، بدون سنة، ص: 99.

[5] - Youcefi Rachide, **L'évaluation de la Mise à Niveau Des PME en Algérie**, Correspondants au 11-12 mars 2013, Ecole doctorale, Sétif1, p :4.

[6] - سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات– المعوقات والحلول**، الملتقى الدولي بعنوان: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، 28 و29 أكتوبر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص: 05.

[7] - أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص: 101.

[8] - Déclaration de Chef de grands projets et les investissements étrangers directs en direction Algérie, **Algérie victime de l'industrie du manque de volonté politique**, Au cours du séminaire «nouvelles» au sujet de la reprise du secteur industriel, 19 janvier 2014 http://www.elkhabar.com/press/article/19704/#sthash.C0z0Ieas.dpuf

[9] - Athmane Cheriet, **Mondialisation et stratégies industrielles : cas de l'Algérie**, Thèse de Doctorat d'état en Sciences Economiques, Université de Constantine, Algérie, 2008, p : 53.

[10] - أوشن ليلي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 67.

[11] - El Hadi Makboul, **Algérie /Union Européenne : pour un partenariat Régional Dynamique et Durable**, Le directeur général du ceneap, "Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Population et le Développement" , www.ceneap.com.dz/Pdf/DZ-UE.pdf

[12] - هويدي عبد الجليل، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر،2013، ص: 41.

[13] - Stephanie Darbot-Trupiano, **Le partenariat euro-méditerranéen : une géographie politique des relations nord sud**, Thèse doctorat, université Sorbonne 4, Paris, 2007, P: 14.

[14] - Kherbachi Hamid, Ouchichi Mourad, Oukaci Kamel, **Analyse Synthetique et Critique du Partenariat Euro-Maghrebin**, Revue des Sciences Economiques et de gestion, N° 4/2005, Béjaia, Algérie, p : 21.

[15] - Accord Euro-Méditerranéen Entre La République Algérienne Démocratique Et La Communaute Européenne, PP: 4-60.

[16] – Laura Baeza, Chef de la Délégation de l'union européenne, **Union Européenne–Algérie,30 ans de coopération 1979–2009**. p: 35.

[17] - Commission Européenne, Le Processus de Barcelone: **Cinq ans après 1995-2000**, p: 13.

[18] - سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME II"**، مجلة الباحث 2011/09، ورقلة، ص: 146.

[19] - وافية تجاني، **مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية: حالة المؤسسات الصناعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016، ص: 109.

[20] - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007، 2008، 2010 **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**.